د/ محمد عزيز العازمي

أستاذ مشارك –قسم التفسير والحديث– كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية– جامعة الكويت

د/محمد فرحان العتيبي

أستاذ مساعد –قسم التفسير والحديث– كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية– جامعة الكويت

أحاديث ابن ماجه التي أوردها ابن الجوزي في كتابه الموضوعات – جمعا ودراسة

ملخص البحث

أحاديث ابن ماجه التي أوردها ابن الجوزي في كتابه الموضوعات –جمعا ودراسة–.

د/محمد عزيز العازمي

البريد الالكتروني: mohammed.alaziz@ku.kw

د/محمد فرحان العتيبي

البريد الالكتروني: mohmmad.alotaibi@ku.edu.kw

فكرة البحث؛ تدور فكرة البحث حول جمع الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في الموضوعات، وأخرجها ابن ماجه في سننه، جمعا ودراسة. وجاء في ثلاثة مطالب: الأول منها جعلته في نبذة مختصر عن ابن ماجه ومنهجه في السنن، والثاني: نبذة مختصرة عن ابن الجوزي ومنهجه في الموضوعات. والثالث عن الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه في سننه وانتقدها ابن الجوزي في الموضوعات.

أهمية البحث؛ في بيان حقيقة ورتبة ومنزلة تلك الأحاديث التي ذكرها ابن الجوزي، وأخرجها ابن ماجه، هل هي موضوعة، أم ضعيفة، وتنجبر أم لا؟

إشكالية البحث؛ في اختلاف مناهج المحدثين في الحكم على الحديث قبولا وضعفا، وتحديد مراتب الضعيف، هل هو ممن ينجبر أم لا؟ وعدم اعتناء الباحثين بهذا الشأن في بقية السنن الأربعة.

هدف البحث؛ يهدف البحث إلى الدفاع عن سنن ابن ماجه بدراسة ما أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وبيان ما غالى فيه من الحكم بالوضع.

منهج الدراسة؛ المنهج الاستقرائي؛ باستقراء الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في الموضوعات، وأخرجها ابن ماجه. والتحليلي؛ بتخريج الحديث، ودراسة إسناده، والحكم عليه. والنقدي المقارن؛ وذلك بنقد قول ابن الجوزي، بمقارنة قوله بأقوال الأئمة كابن حجر وتلميذه السيوطي وابن عراق.

النتائج؛ من أبرز النتائج: أن الحكم بعدم الصحة، لا يقتضي الحكم بالوضع، وأن المنكر نوع يختلف عن الموضوع، وكثرت الطرق واختلاف مخارجها تزيد المتن قوة.

يرى الباحث؛ أن ابن الجوزي تساهل حيث بالغ بإيراد جملة من أحاديث سنن ابن ماجه في كتابه الموضوعات، وأن رتبتها لا تنزل إلى هذا القدر، بل منها ما هو حسن.

الكلمات المفتاحية: سنن- ابن ماجه- الموضوعات- ابن الجوزي.

Research objective: The research aims to defend Sunan Ibn Majah by examining what Ibn al-Jawzi included in the fabricated hadiths, and highlighting the exaggerated rulings he made regarding fabrication.

Research methodology: The inductive approach, by inducting the hadiths that Ibn al-Jawzi included in the fabricated hadiths, and which were included by Ibn Majah. The analytical approach, by examining the hadith's chain of transmission, studying its isnad, and judging it. The comparative critical approach, by critiquing Ibn al-Jawzi's statements, by comparing his statements with the statements of imams such as Ibn Hajar, his student al-Suyuti, and Ibn Iraq.

Results: The most prominent results are that the ruling of invalidity does not necessitate a ruling of fabrication. Munkar is a different type of hadith than fabricated hadith. The multitude of chains of transmission and the diversity of their sources strengthen the text.

The researcher believes: Ibn al-Jawzi was lenient in including a number of hadiths from Sunan Ibn Majah in his book Al-Mawdoo'at, and their rank does not fall to this level; in fact, some are considered hasan.

Keywords: Sunan - Ibn Majah - Mawdoo'at - Ibn al-Jawzi.

Research Summary

Hadiths of Ibn Majah cited by Ibn al-Jawzi in his book "Al-Mawdu'at" – Collection and Study.

Dr. Muhammad Aziz Al-Azmi

Email: mohammed.alaziz@ku.kw

Dr. Muhammad Farhan Al-Otaibi

Email: mohmmad.alotaibi@ku.edu.kw

Research Idea: The research idea revolves around collecting and studying the hadiths cited by Ibn al-Jawzi in Al-Mawdu'at and included in his Sunan. It consists of three sections: The first is a brief overview of Ibn Majah and his approach to Al-Sunan. The second is a brief overview of Ibn al-Jawzi and his approach to Al-Mawdu'at. The third is about the hadiths included in Ibn Majah's Sunan and criticized by Ibn al-Jawzi in Al-Mawdu'at.

The Importance of the Research: In clarifying the truth, rank, and status of the hadiths mentioned by Ibn al-Jawzi and included by Ibn Majah. Are they fabricated, weak, and can they be strengthened or not?

The Problem of the Research: The differing approaches of hadith scholars in judging a hadith as acceptable or weak, and determining the ranks of weak hadiths—whether they are among those that can be reconciled or not—and the lack of attention researchers have paid to this issue in the remaining four Sunnahs.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفرد بالجلال والكمال، والصلاة والسلام على من أرسله هاديا للإنس والجان، وعلى أصحابه ومن تبعهم بإحسان، والداعين والمقتفين آثرهم إلى يوم يقوم الناس إلى الواحد الديان. وبعد

سنن ابن ماجه أحد الكتب الستة، أثنى عليه الكثير من العلماء، ومن ذلك ما قاله أبو زرعة لما عُرض عليه السنن : "أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها"(١). ومع هذه المكانة التي حظي بها كتاب السنن، إلا أنه لا يخلو من الأحاديث الضعيفة، والمنكرة، بل والموضوعة، ويحدثنا الذهبي عن سبب الغض من رتبة السنن ما جاء فيها من المناكير، وقليل من الموضوعات، ونقل عن أبي زرعة إن صح ذلك فمضمون الأحاديث الساقطة والمطروحة ثلاثين حديثاً، أما ما لا تقوم به حجة من أحاديثه فكثيرة نحو الألف(٢). وقد أدرج الإمام ابن الجوزي في كتابه الموضوعات بضعا وعشرين حديثا مما رواها ابن ماجه، بالغ في بعضها بالحكم بعدم الصحة، وبعضها بالوضع. علق ابن أبي المجد على صنع ابن الجوزي قائلا: "أطلق ابن الجوزي الوضع على أحاديث لكلام بعض الناس في رواتها... وليس في ذلك مخالفة لكتاب ولا سنة ولا إجماع ولا ينكره عقل ولا نقل ولا حجة معه لوضعه سوى كلام ذلك الرجل في رواته، وهذا عدوان ومجازفة"(٣). هذا وقد تعقب عدد من العلماء الأحاديث الواردة في الموضوعات،كالحافظ ابن حجر، والسيوطي، وابن عراق، وغيرهم، منكرين على ابن الجوزي بالإساءة والغفلة إدراجها فيه.

---

(١) ابن دقيق العيد، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام (٦٠/١).

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٩٧/١٣).

(٣) السيوطي، تدريب الراوي (٣٢٩/١).

ولبيان حقيقة تلك الأحاديث، ورتبتها من خلال الدراسة والتطبيق على سنن ابن ماجه، قمنا بجمع تلك الأحاديث واسما البحث؛ بـ"أحاديث ابن ماجه التي أوردها ابن الجوزي في كتابه الموضوعات –جمعا ودراسة".

أهمية البحث

١- أهمية كتاب السنن لابن ماجه، وما حظي به من مكانة من بين كتب السنة.

٢- ضرورة الوقوف على الأحاديث الضعيفة في كتاب السنن، لا سيما الموضوعة منها، لبيان وجه الحق فيها.

٣- الوقوف على منهج ابن الجوزي في كتابه الموضوعات.

٤- بيان وجه ما أصاب فيه ابن الجوزي، وما جانبه الصواب في إدراجه أحاديث سنن ابن ماجه في الموضوعات.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في اختلاف مناهج المحدثين في الحكم على الحديث قبولا وضعفا، ومراتب الضعف هل ضعف ينجبر أم لا؟ وهل متفق على وضعه أم لا؟ وحتى يسهل الغاية من المشكلة، نورد عدة أسئلة منها:

- ما عدد الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه، وأوردها ابن الجوزي في الموضوعات؟
- ما رتبة تلك الأحاديث من حيث القبول والرد؟
- هل أصاب ابن الجوزي في منهجيته، أم جانبه الصواب بإيراده تلك الأحاديث في الموضوعات؟
- هل عقب أحد من العلماء على منهج ابن الجوزي في الموضوعات؟

أهداف البحث

يسعى البحث لبيان مشكلة البحث والوقوف على إجابة للأسئلة الواردة فيه، وهي على النحو التالي:

- حصر الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه في سننه، وأوردها ابن الجوزي في الموضوعات.
- دراسة تلك الأحاديث وبيان رتبتها من حيث القبول والرد.
- بيان وجه ما أصاب فيه ابن الجوزي وما جانبه الصواب في الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه.
- ذكر أقوال العلماء الذين تعقبوا ابن الجوزي في حكمه على أحاديث ابن ماجه بالوضع.

الدراسات السابقة

مما وقفنا عليه من الجهود السابقة لبحثي، مما يتعلق بالأحاديث الموضوعة في سنن ابن ماجه، بحث للدكتور/ عبد العزيز بو شعيب العسراوي، الموسوم بـ" أحاديث موضوعة في سنن ابن ماجه من خلال عمل المحققين: شعيب وبشار". وإن كان هناك ثمة تشابه في المضمون، إلا أن الاختلاف جوهري، إذ ذهب الباحث إلى المقارنة بين حكم المحققين بشار وشعيب، وقسمه إلى ثلاثة مطالب: الأول فيما اتفق المحققان على وضعه، والثاني ما اختلفا فيه مرجحا حكم بشار على شعيب. والثالث: فيما اكتفا فيه بالضعف الشديد، معقبا عليهما بالوضع. ومما يؤخذ عليه عدم تفريقه بين حكم السيوطي بالوضع في اللآلىء وبين تعقيبه على ابن الجوزي. ومن هنا تبرز أصالة بحثي في دراسة الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه وأوردها ابن الجوزي في الموضوعات، وتعقيب الأئمة عليه في هذا الإيراد، مبينا ما أصاب فيه، وما جانبه الصواب. مستخدمين المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي المقارن. ولم يكن ثمت اشتراك بين

البحثين، لا في المنهجية حيث استخدم المنهج الوصفي النقدي المقارن، ولا في الأحاديث إلا في ثلاثة أو أربعة أحاديث.

ومن الدراسات أيضا ما قام به الدكتور سعدي الهاشمي بدراسة قول أبي زرعة في سنن ابن ماجه، وهو بحث منشور في المكتبة الشاملة، اعتنى فيه بذكر منزلة كتاب السنن، وعدد كتبه وأبوابه، وأحاديثه، مع ذكر من رد على أبي زرعة في هذا القول، وما تفرد به ابن ماجه من الرواة عن الستة، مع ذكر الرواة الذين تفرد بهم الترمذي وأبو داود والنسائي عن ابن ماجه وضعفهم أبو زرعة. وأخيرا ذكر الرواة الذين أخرج لهما الشيخان وشاركهم أصحاب السنن وضعفهم أبو زرعة. وهنا يظهر وجه المفارقة بين البحثين، وما يجود به بحثنا من أصالة، وجدية في بابه، إذ يضيف مادة جديدة وهي تعقيب الأئمة على ابن الجوزي ودفاعهم عن أحاديث سنن ابن ماجه.

وهناك دراسة ثالثة قام بها الباحث عامر الحسيني، سماها "الكامل في تقريب سنن ابن ماجه"؛ قام الباحث بنشره عبر سلسلة الكامل رقم ١٠٢، من خلال شبكة الانترنت. وهو موجود بصيغة bdf . حيث قام بحذف السند مقتصرا على الراوي الأعلى، ثم ساق المتن. معلقا عليه بالصحة أو الحسن أو الضعف. وهو كما قال تقريب السنن. ومن خلال الاطلاع عليه حيث يقع في ٩٠٨ ورقة، تبين أن لا علاقة بينه وبين بحثنا.

ومن الدراسات التي اعتنت بالسنن، دراسة للدكتور سعد الشثري، سماها "آراء الإمام ابن ماجه الأصوليّة من خلال تراجم أبواب سننه". فالظاهر من الدراسة أنواع تراجم ابن ماجه وعلاقتها بالأحكام الشرعية والقواعد الأصولية. والخلاف جلي بين الدراستين.

منهج البحث

اتبعنا في كتابة البحث المنهج الاستقرائي؛ باستقراء الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه وأوردها ابن الجوزي في الموضوعات، والمنهج التحليلي؛ بتخريج الحديث، ودراسة مدار إسناده، والحكم عليه. والمنهج النقدي المقارن؛ وذلك بنقد قول ابن الجوزي، بمقارنة قوله بأقوال الأئمة كابن حجر وتلميذه السيوطي وابن عراق.

وتفصيل ذلك كالآتي

١- ذكرنا متن الحديث من سنن ابن ماجه؛ مع حذف سنده مكتفين بذكر الراوي الأعلى خشية الإطالة.

٢- حددنا مدار الحديث إذا تعددت الأسانيد والطرق الموصولة إليه.

٣- خرجنا الأحاديث على المدار.

٤- درسنا السند وحكمنا عليه، من خلال:

٥- دراسة ما عليه مدار السند، معرضين عن ترجمة الثقات.

٦- تسليط الترجمة على الضعفاء، والمختلف فيهم، لبيان وجه العلة، وما تؤول إليه من حكم بالضعف الشديد أو الوضع.

٧- الاقتصار في المجمع على ضعفه على حكم الذهبي في الميزان وابن حجر في التقريب أو اللسان.

٨- بينا شأن المختلف فيه، من التهذيب أو بعض كتب التراجم الأخرى.

٩- في درجة الحديث بينا رتبته سواء كان من الضعيف الذي ينجبر أو الضعف الشديد الذي لا ينجبر، أو الموضوع.

١٠- عقبنا الحكم بكلام ابن الجوزي مستدركين عليه بأقوال الأئمة كابن حجر، والسيوطي وابن عراق.

١١- بينا ما اتفقوا عليه بالوضع وما اختلفوا فيه. مرجحين هل أصاب أم جانب الصواب.

خطة البحث

تكون البحث من مقدمة، وثلاثة مطالب، وخاتمة

أما المقدمة، فجاء فيها أهمية البحث، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات لسابقة، ومنهج البحث وخطته.

المطلب الأول: نبذة مختصرة عن ابن ماجه ومنهجه في السنن.

المطلب الثاني: نبذة مختصرة عن ابن الجوزي ومنهجه في الموضوعات.

المطلب الثالث: الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه في سننه وانتقدها ابن الجوزي بالوضع.

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج، وثبت المصادر والمراجع.

المطلب الأول

نبذة مختصرة عن ابن ماجه ومنهجه في السنن

هو: محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني[١]. وماجه؛ بالهاء في الوقف والوصل[٢]. واختلف في نسبته إليها، فقيل: هي أمه، وقيل لقب أبيه[٣].

وكان من ثناء العلماء عليه أنه إمام في الحديث، العارف بعلومه وما يتعلق به، الحافظ الكبير، الناقد، الصادق، الواسع العلم، الحجة، المفسر[٤]. توفي رحمه الله بعد حياة مليئة وحافلة بالتأليف والتحديث سنة ثلاث وسبعين ومائتين من الهجرية النبوية الشريفة (٢٧٣هـ)، وقيل: خمس وسبعين ومائتين (٢٧٥هـ) في رمضان يوم الاثنين، وقد بلغ من العمر أربع وستون سنة. قال الذهبي: والأول أصح[٥].

وكان من أبرز سمات منهج ابن ماجه في سننه اقتصاره على المرفوع من الحديث، وعدم ذكر للآثار عن الصحابة والتابعين إلا نادرا، فمصنفي السنن يقتصرون على المرفوع؛ لأن الآثار الموقوفة لا تسمى سنة[٦]. وامتاز أيضا بعدم تكرير الأحاديث، واتبع سبيل الاختصار، فإذا كرر ذلك فيكون في نفس الباب، لا في أبواب أخرى. وكان بجمع الأسانيد بالتحويل؛ واستخدم لذلك نقطة عند الالتقاء بكلمة قالوا أو قالا في الغالب[٧].

---

(١) القزويني، التدوين في أخبار قزوين (٤٩/٢)، المزي، تهذيب الكمال (٤٠/٢٧)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٧٧/١٣).

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان (٢٧٩/٤).

(٣) ابن طاهر، شروط الأئمة الستة (ص٢٥).

(٤) ابن خلكان، وفيات الأعيان (٢٧٩/٤)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٧٧/١٣).

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٧٩/١٣).

(٦) الكتاني، الرسالة المستطرفة (ص٢٥).

(٧) ابن الصلاح، المقدمة (ص٢٠٣)، النووي، التقريب والتيسير (٧١/١).

عند جمعه بين شيوخه في السند، لا يفرق بين ألفاظهم، إلا نادرا، وقام بترتيب الأحاديث في الباب حسب الصحة، ويرجئ الضعيف في ختام الباب. واقتصر على الواهي والضعيف إذا لم يوجد لديه في الباب إلا هو. لكن هذه الأحاديث الواهية والساقطة جعلها في أبواب الترغيب والفضائل والترهيب. وروى عن الثقات والمدلسين، وكذلك المتروكين بل والكذابين، مما أنزل من رتبته ومنزلته.

لم يستخدم ابن ماجه في أدائه لفظ "أخبرنا"، ولعل السبب في ذلك كونها مع حدثنا صيغة واحدة عنده، تبعا لمالك وعلماء الحجاز والكوفة والزهري والحسن وأحمد والبخاري، يقول أحمد "حدثنا وأخبرنا واحد"(١). واستخدم في وصف المتن عبارات للاختصار، كقوله ونحوه. وتجنبا للتكرار.

(١) عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص١٢٢).

المطلب الثاني

نبذة مختصرة عن ابن الجوزي ومنهجه في الموضوعات

هو: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن حمادي الحنبلي، الواعظ، صاحب التصانيف، يرجع نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه(١).

وكان من ثناء العلماء عليه أنه علامة عصره وإمام وقته في الحديث وفي صناعة الوعظ صنف في فنون كثير(٢). مبرزًا في التفسير والوعظ والتأريخ، له في الحديث اطلاع تام على متونه، لكن في الكلام على صحيحه وسقيمه فما له ذوق المحدثين ولا نقد الحفاظ المبرزين(٣). توفي رحمه الله في بغداد ليلة الجمعة سنة سبع وتسعون وخمسمائة من الهجرة النبوية الشريفة (٥٩٧هـ)، الثاني عشر (١٢) من رمضان(٤).

أما عن منهجه في كتابه الموضوعات فقام بتقسيم أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث صحتها إلى ستة أقسام...وسار فيها على درب العلماء في تبيان الموضوع من الأحاديث...وفي سرده لها، دخل في مقدمة كانت مدخلا إليها، وجعل المقدمة في أربعة أبواب، **الأول منها**: في ذم الكذب، و**الثاني**: عنونه بحديث

---

(١) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٥٥/١٥)، وتذكرة الحفاظ (٩٢/٤). ابن رجب الحنبلي، ذيل طبقات الحنابلة (٣٩٩/١)، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، (١٧٤/٦- ١٧٦)، ابن العماد، شذرات الذهب، (٣٢٩/٤-٣٣١).

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان (٣٢١/٢).

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ (٩٤/٤).

(٤) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية (٢٨/١٣)؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان (٣٢١/٢)؛ ابن رجب، ذيل طبقات الحنابلة، (٣٩٩/١-٤٣٢)؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ (١٧١/١٢)؛ ابن القيم، مفتاح دار السعادة (٢٠٧/١) ، اليافعي، مرآة الجنان (٤٨٩/٣-٤٩٢).

"من كذب علي متعمدا"[١]. و**الثالث**: في انتقاد الرواة وحذر من الكذابين ورواياتهم، والتحمل عنهم. و**الرابع**: جعله للكتب التي رجع إليها في الموضوعات، وكانت خمسون كتابا، رتبها حسب ترتيب الفقهاء في التصنيف. فكان منها الطوال ومنها القصار حسب الأحاديث الموضوعة في كل باب.

(١) أخرجه البخاري كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي عليه السلام (١٠٦)، ومسلم في المقدمة باب التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣).

المطلب الثالث

الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه في سننه وانتقدها ابن الجوزي بالوضع

الحديث الأول: عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:«الْإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ».

التخريج

مدار الحديث على علي بن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب. ورواه عنه كل من أبي الصلت، وعباد بن صهيب.

أما حديث عبد السلام بن صالح أبي الصلت، فرواه عنه كل من:

– سهل بن أبي سهل، ومحمد بن إسماعيل: أخرجه ابن ماجه (٦٥).

– محمد بن علي الصائغ ومعاذ العنبري: أخرجه الطبراني في الأوسط (٦٢٥٤، ٨٥٨٠). وقال: لا يروى هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد السلام بن صالح الهروي.

– علي بن عبد العزيز: أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٦).

أما حديث عباد بن صهيب: رواه عنه أحمد بن عيسى بن علي؛ أخرجه تمام في الفوائد (٧٣٦).

دراسة السند

١– أبو الصلت: مختلف فيه؛ وليس كما قال البوصيري: مجمع على تضعيفه[1]. فقد وثقه ابن معين في رواية الدوري، والعجلي وابن شاهين[1]، وقال الخليلي: مشهور

(١) مصباح الزجاجة (١٢/١).

ليس بالقوي عندهم[٢]. وقال ابن معين: ليس ممن يكذب[٣]. أما أبو حاتم فضعفه. وضرب عنه أبو زرعة[٤]. وقال أبو داود: فيه نظر. وأما المقدسي والعقيلي والذهبي فاشتدوا عليه فرماه المقدسي بالكذب، والعقيلي بالخبث، والذهبي بالترك[٥]. وقال ابن حجر: صدوق له مناكير أفرط العقيلي فقال: كذاب[٦]. قلت: ضعيف يكتب حديثه ولا يحتج به. إذ كان شيعيا لكنه غير داعية.

٢- عباد بن صهيب: متفق على تضعيفه. قال الذهبي وابن حجر: متروك[٧].

الحكم على الحديث

ضعيف جدا، إذ مداره على أبي الصلت، وهو ضعيف. وتابعه عليه من هو أضعف منه، وغالى ابن الجوزي فقال: "موضوع"[٨]، فالمتن وإن كان سنده غير قائم إلا أن له شواهد من القرآن والسنة تدل على أن الإيمان إقرار وقول وعمل. قال البخاري رحمه الله: "كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة، ولم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل، ولم أكتب عمن قال: الإيمان قول"[٩]. فمن أدلة القرآن؛ قوله تعالى: {**قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ....**} البقرة:١٣٦، وقوله

---

(١) تاريخ الثقات (ص٣٠٣). تاريخ أسماء الثقات (ص١٥٦). ميزان الاعتدال (٦١٦/٢).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٨٧٢/٣).

(٣) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (٧٩/١).

(٤) الجرح والتعديل (٤٨/٦).

(٥) الضعفاء الكبير (٧٠/٣)، المغني في الضعفاء (٣٩٤/٢)، إكمال تهذيب الكمال (٢٧٤/٨).

(٦) تقريب التهذيب (ص٣٥٥).

(٧) ميزان الاعتدال (٣٦٧/٢)، لسان الميزان (٢٣٠/٣).

(٨) انظر: تنزيه الشريعة (١٥٢/١).

(٩) اللالكائي، أصول اعتقاد أهل السنة (٩٥٩/٥).

تعالى: {أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ}المجادلة:٢٢. وقوله تعالى {وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ}البينة:٥.

ومن أدلة لسنة؛ قوله صلى الله عليه وسلم: " **أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي نَفْسَهُ وَمَالَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ**"(١). وقوله صلى الله عليه وسلم: "**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيمَانِ**"(٢).

الحديث الثاني: قال علي رضي الله عنه: «أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَأَخُو رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَا الصِّدِّيقُ الْأَكْبَرُ، لَا يَقُولُهَا بَعْدِي إِلَّا كَذَّابٌ، صَلَّيْتُ قَبْلَ النَّاسِ لِسَبْعِ سِنِينَ».

التخريج

مداره على خمسة: عباد بن عبد الله، وعبد الله بن نجي، وحبة بن جوين، وعبد الله بن أبي الهذيل، وزيد بن وهب.

– حديث عباد بن عبد الله: أخرجه ابن ماجه (١٢٠) عن محمد بن إسماعيل، وعبيد الله بن موسى، وابن أبي شيبة (٣٢٠٨٤) عن عبد الله بن نمير. ثلاثتهم عن العلاء بن صالح عن المنهال عنه.

---

(١) أخرجه البخاري كتاب الجهاد والسير باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الإسلام والنبوة (٢٩٦٤)، ومسلم كتاب الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (٢١).

(٢) أخرجه البخاري كتاب الإيمان باب أمور الإيمان (٩)، ومسلم كتاب الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (٢٦).

- حديث عبد الله بن نجي: أخرجه أحمد في الفضائل (١١٦٦) عن سفيان بن وكيع عن أبيه عن إسرائيل عن جابر الجعفي عنه.

- حديث حبة العرني: أخرجه الطيالسي (١٨٤)، وأحمد (٧٧٦) كلاهما عن يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عنه.

- حديث عبد الله بن أبي الهذيل: أخرجه النسائي في الكبرى (٨٣٣٩). عن علي بن المنذر عن ابن فضيل عن الأجلح عنه.

- حديث زيد بن وهب: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٠٧٩) عبد الله بن نمير، عن الحارث بن حصيرة عنه.

جميعهم عن علي رضي الله عنه.

دراسة السند

١- عباد بن عبد الله الأسدي: مجمع على ضعفه(١).

٢- عبد الله بن نجي: مختلف فيه؛ فوثقه النسائي والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وضعفه البخاري وابن عدي فقالا فيه نظر. وأنكر ابن معين سماعه من علي، وكذا الدارقطني وقال ليس بالقوي. لكن أثبت سماعه ابن حبان والبزار، وجهله الشافعي. وقال الذهبي نكارته من جابر الجعفي الراوي عنه. قال ابن حجر: صدوق(٢).

الحكم على الحديث

الحديث من طريق عباد وحبة العرني، ضعيف. وبالغ ابن الجوزي فحكم عليه بالوضع متهما به عباد وحبة، وتبعه غير واحد من الأئمة كابن تيمية وابن كثير. لكن صح من طريق ابن أبي الهذيل، وزيد بن وهب، وابن نجي. وصححه الحاكم وتعقبه

---

(١) تهذيب الكمال (١٣٨/١٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٥٥/٦)، التقريب (ص٣٢٦).

الذهبي ببطلانه، وقال البوصيري: صحيح رجاله ثقات[1]. والذي أميل إليه أن الحديث حسن بمجموع طرقه، وإيراد ابن الجوزي له في الموضوعات تجاوز، وما علل به الأئمة من اتهام عباد وحبة بالتشيع، ومناقضة الحديث لما صح من كون أول من أسلم خديجة والصديق رضي الله عنهما، يمكن أن يجاب عنه بأنه أول من أسلم من الصبيان.

الحديث الثالث: عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، فَمَنْزِلِي وَمَنْزِلُ إِبْرَاهِيمَ فِي الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُجَاهَيْنِ، وَالْعَبَّاسُ بَيْنَنَا مُؤْمِنٌ بَيْنَ خَلِيلَيْنِ».

التخريج

مدار الحديث على عبد الوهاب بن الضحاك عن إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن كثير بن مرة الحضرمي عن عبد الله بن عمرو. فذكره. رواه عنه كل من:

- ابن ماجه (١٤١).
- أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة: أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٩٣٦).
- محمد بن جندب الرقي: أخرجه أبو الفضل الزهري في حديثه (٥١٦).
- محمد بن سليمان الباغندي: أخرجه ابن شاهين في جزئه (١٠).
- أحمد بن داود القومسي: أخرجه العقيلي في الضعفاء (٣/٧٨).

(١) المستدرك (٤٥٨٤)، مصباح الزجاجة (١/٢٠)، الموضوعات (١/٣٤١)، منهاج السنة (٤/١١٩)، البداية والنهاية (٣/٢٦).

دراسة السند

عبد الوهاب بن الضحاك: مجمع على ضعفه [١].

الحكم على الحديث

الحديث منكر باطل، لضعف عبد الوهاب وتفرده به، وليس بموضوع، كما ذكر ابن الجوزي معتمدا فيه على قول العقيلي: ليس للحديث أصل عن ثقة. وبين ابن عدي أن هذا الحديث عرف بعبد الوهاب وسرقه منه أحمد بن معاوية[٢].

الحديث الرابع: عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" بَيْنَا أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ، إِذْ سَطَعَ لَهُمْ نُورٌ...".

التخريج

مدار الحديث على الفضل بن عيسى الرقاشي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله. فذكره. تفرد به أبو عاصم العباداني أخرجه: ابن ماجه (١٨٤)، والدارقطني في رؤية الله (٥١)، وأبو نعيم في الحلية (٢٠٨/٦).

دراسة السند

١- أبو عاصم العباداني، اسمه عبد الله بن عبيد الله: مختلف فيه، وثقه الفلاس وأبو زرعة، وقال أبو حاتم وابن معين: ليس به بأس. وقال العقيلي: منكر الحديث، وقال أبو داود: لا أعرفه، وقال ابن حبان يخطيء، وقال ابن حجر: لين[٣].

٢- الفضل بن عيسى الرقاشي؛ مجمع على ضعفه[١].

---

(١) ميزان الاعتدال (٦٧٩/٢).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٥١٤/٦)، الضعفاء الكبير (٧٨/٣)، الموضوعات (٣٢/٢)، مصباح الزجاجة (٢١/١).

(٣) تهذيب التهذيب (١٤٣/١٢)، التقريب (ص٦٥٣).

الحكم على الحديث

الحديث ضعيف جدا، ليس بموضوع خلافا لابن الجوزي الذي أعله بالفضل بن عيسى الرقاشي. وقد ضعفه البوصيري والهيثمي[٢].

الحديث الخامس: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ جُبِّ الْحُزْنِ».

التخريج

مدار الحديث على أبي معاذ البصري، وبكير بن شهاب الدامغاني، وسليمان التيمي.

- أما حديث أبي معاذ البصري تفرد به عمار بن سيف. أخرجه كل من: ابن ماجه (٢٥٦)، والترمذي(٢٣٨٣) وقال غريب.

- أما حديث بكير بن شهاب. أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٠٩٠)، وقال: لم يرو بكير عن ابن سيرين إلا هذا الحديث.

- أما حديث سليمان التيمي. فأخرجه الطبراني في الأوسط (٦١٨٩).

ثلاثتهم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة.

دراسة السند

١- أبو معاذ البصري؛ قال الذهبي: أبو معان هو الصحيح، لا يعرف. قال ابن حجر: مجهول[٣].

---

(١) تهذيب التهذيب (٢٨٣/٨).

(٢) الموضوعات (٢٦١/٣)، مصباح الزجاجة (٢٦/١)، مجمع الزوائد (٩٨/٧).

(٣) ميزان الاعتدال (٥٧٤/٤)، لسان الميزان (٤٨٣/٧).

٢- بكير بن شهاب الدامغاني؛ قال ابن حبان: قليل الحديث على مناكير فيه، يروي من الأخبار ما لا يتابع عليها. وقال ابن عدي: منكر الحديث، وهو أقرب إلى الضعف من الصدق(١).

٣- سليمان بن طرخان التيمي؛ ثقه يدلس، قال ابن القطان مرسلاته شبه لا شيء(٢).

الحكم على الحديث

الحديث بجميع طرقه ضعيف، لكنه لا ينزل إلى الوضع، كما أورده ابن الجوزي في الموضوعات، قائلا: لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مُعلا إياه بعمار بن سيف، ونقل تضعيف الدارقطني وابن حبان له. وتعقب الفتني هذا القول في عمار حيث قال: وحديث مثله لا يوصف بالوضع بل بالحسن إذا توبع. وتعقب ابن عراق تضعيف العقيلي وابن عدي للحديث، بقول الترمذي غريب وأن بكيرا أخرج له مسلم وتوثيق البعض له. قلت: هذا خلط منه فإن بكير الدامغاني لم يرو له مسلم ولا أحد من رجال الستة(٣).

---

(١) المجروحين (١/١٩٤)، الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٢٠٤- ٢٠٦).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/٢٠٢).

(٣) الكامل في الضعفاء (٦/١٣٧)، الضعفاء الكبير (٢/٢٤١)، الموضوعات (٣/٢٦٣)، تنزيه الشريعة (٢/٣٨٥)، تذكرة الموضوعات (ص٢٥).

الحديث السادس: عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ لِسُلَيْمَانَ: يَا بُنَيَّ لَا تُكْثِرِ النَّوْمَ بِاللَّيْلِ فَإِنَّ كَثْرَةَ النَّوْمِ بِاللَّيْلِ تَتْرُكُ الرَّجُلَ فَقِيرًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

التخريج

مداره على يوسف بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر. تفرد عنه سنيد بن داود:

أخرجه ابن ماجه (١٣٣٢)، والطبراني في الصغير (٣٣٧)، والبيهقي في الشعب (٤٤١٧)، العقيلي في الضعفاء (٤/٤٥٦).

دراسة السند

– سنيد بن داود: مختلف فيه، ضعفه ابن أبي حاتم، وأبو داود، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما خالف. وصدقه أبو حاتم[١].

– يوسف بن محمد بن المنكدر: شيخ صالح، غلب عليه صلاحه فغفل عن الحفظ والإتقان، فأصبح يروي عن أبيه مناكير ليست من حديثه، ولا يشك أصحاب الحديث أنها مقلوبة، فيأتي بها على التوهم فبطل الاحتجاج به على كل الأحوال. وتركه النسائي والدولابي والأزدي، وضعفه أبو داود والدارقطني، وقال ابن عدي أرجو أنه لا بأس به، وقال أبو زرعة صالح. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه. قال ابن حجر: ضعيف[٢].

---

(١) الثقات (٨/٣٠٤)، ميزان الاعتدال (٢/٢٣٦)، تهذيب التهذيب (٤/٢٤٤).

(٢) المجروحين (٣/١٣٦)، ميزان الاعتدال (٤/٤٧٣)، تهذيب التهذيب (١١/٤٢٢)، التقريب (ص٦١١).

الحكم على الحديث

ضعيف جدا لضعف سنيد ويوسف، وبالغ ابن الجوزي فأدرجه في الموضوعات معللا عدم صحته بتفرد يوسف بن محمد، وتعقبه ابن عراق بأن القول في يوسف ليس متفقا عليه، وعلى قول النسائي فهو ضعيف لا موضوع، وعلى قول أبي زرعة وابن عدي حسن، وإن وجد له متابع حكم بحسنه على كل قول أ.هـ[1]. قلت: ليس له متابع. فيبقى ضعيفا. وتوافق قول السيوطي مع ابن عراق في الكلام على يوسف.

الحديث السابع: عن جابر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:«مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ»

التخريج

مدار الحديث على الأعمش، والثوري وابن جريج. وله شاهد عن أنس.

أ- أما حديث الأعمش؛ فرواه عنه، كل من: شريك النخعي، وجرير بن عبد الحميد، والقاسم بن إسماعيل أبو العتاهية، والثوري.

- رواية شريك النخعي، رواها عنه ثابت بن موسى الضبي، وعبد الله بن سبرة[2]، وعبد الحميد بن بحر، والحسن بن علي بن راشد، وزكريا بن يحي بن صبيح، وموسى بن محمد بن عطاء، وجبارة بن مغلس.

أخرج حديث ثابت: ابن ماجه (١٣٣٣)، والقضاعي في مسند الشهاب (٤٠٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٨٣٠).

وأخرج حديث عبد الله بن سبرة: ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥/٤٠).

وأخرج حديث عبد الحميد بن بحر: ابن حبان في المجروحين (١٤٢/٢).

---

(١) الموضوعات (٦٨/٣)، تنزيه الشريعة (١٠٦/٢)، اللالئ المصنوعة (٢٨/٢).

(٢) يقال ابن شبرمة، انظر: السجزي، ترتيب الأمالي (٢٧٤/١).

وأخرج حديث الحسن بن علي بن راشد: ابن عدي في الكامل (٢٠١/٣).

وأخرجه حديث زكريا بن يحي بن صبيح: ابن عدي في الكامل (٥٦٨/٧).

وأخرج حديث موسى بن محمد بن عطاء: ابن عدي في الكامل (٦٥/٨).

وأخرج حديث جبارة بن مغلس: الشجري في ترتيب الأمالي (٢٧٠/١).

- رواية جرير بن عبد الحميد: أخرجها السيوطي في اللآلئ المصنوعة (٣١/٢).
- رواية القاسم بن إسماعيل: أخرجها ابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب (١٧٥٠/٤)، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة (٣١/٢).
- رواية الثوري: أخرجها السيوطي في اللآلئ المصنوعة (٣١/٢).

ب- أما حديث الثوري وابن جريج: فأخرجهما السيوطي في اللآلئ المصنوعة (٣١/٢).

وشاهد أنس رضي الله عنه؛ أخرجه أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٩/٣١).

دراسة السند

١- ثابت بن موسى الضبي: رجل صالح عابد، لكن اتفق الحفاظ عل ضعفه[1].

٢- شريك بن عبد الله النخعي: مختلف فيه؛ وثقه ابن معين والعجلي ويعقوب بن شية وغيرهم، إلا أنه خالف ويغلط ولا يتقن. وقال النسائي: لا بأس به. قال الجوزجاني: سيء الحفظ مضطرب، وقال ابن حبان: أصبح يخطئ في آخر عمره بسبب تغير حفظه. وأكد على اختلاطه يحي القطان، وقال ابن المبارك: ليس حديثه بشيء. وقال ابن عدي: الصحة والاستواء هي سمة الغالبة على حديثه، وما يقع في

(١) ميزان الاعتدال (١٢١/١).

حديثه من النكرة فسببه سوء حفظه لا التعمد مما يستحق نسبته إلى الضعف، قال ابن حجر: صدوق يخطىء، وذكر سبب تغير حفظه توليته القضاء(١).

درجة الحديث

ذهب كثير من الحفاظ إلى أن هذا الحديث تفرد بروايته ثابت بن موسى عن شريك، وسرقه منه جماعة، ولم يتابعه أحد إلا من سرقه منه. وأورد ابن الجوزي منها ست طرق في الموضوعات، وقال باطل لا يصح(٢)، وذكر القصة المشهورة في طريقة وضعه الغير متعمده، لكنه قدمها بقوله "فيشتبه". وتعقبه ابن عراق بأن للحديث طرق كثيرة، عن ثقات غير ثابت وغير شريك، وأشار إلى طريق الثوري وابن جريج، وحديث أنس(٣). ونحا إلى ثبوت الحديث السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه، فقال: معنى الحديث ثابت، بموافقة القرآن، وشهادة التجربة... وذكر أن القضاعي مال إلى ثبوته(٤).

والذي يترجح لدي أن الحديث ضعيف كما نقل السخاوي عن شيخه ابن حجر(٥). ويرتقي بطرقه وشاهده إلى الحسن لغيره، ووضعه في الموضوعات مجازفة، قال محمد الخضر الشنقيطي: ليس بموضوع حقيقة(٦).

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٥/٥)، تهذيب الكمال (٤٦٢/١٢)،

(٢) الموضوعات (١٠٩/٢-١١١).

(٣) تنزيه الشريعة (٣٠/٢).

(٤) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٤٠٠/١).

(٥) المقاصد الحسنة (ص٦٦٦).

(٦) كوثر المعاني الدراري في كشف صحيح البخاري (١٥٤/٤).

الحديث الثامن: عن عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي، قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال:" مَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى اللَّهِ، أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ.....". (صلاة الحاجة).

التخريج

مداره على فائد بن عبد الرحمن أبي الورقاء عن ابن أبي أوفى. وله شاهد عن أنس، وأبي الدرداء.

رواه عن فائد كل من:

- أبو عاصم العباداني: أخرجه ابن ماجه (١٣٨٤).
- عبد الله بن بكر السهمي: أخرجه الترمذي (٤٧٩) وقال غريب.
- عبد الوهاب بن عطاء الخفاف: أخرجه ابن المبارك في الزهد (١٠٨٤).
- مسلم بن إبراهيم: أخرجه الحاكم في المستدرك (١١٩٩) وقال حديث مستقيم.

أما حديث أنس؛ أخرجه الطبراني في الدعاء (١٠٤٤). قال ابن عراق: فيه أبو معمر ضعيف جدا. وكثير بن عبد الله كذلك[١].

وأما حديث أبي الدرداء؛ أخرجه أحمد (٢٧٤٩٧)، حسنه ابن حجر في المطالب العالية (٣٥١/٤)، وصححه الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص٤٠).

دراسة السند

فائد بن عبد الرحمن أبي الورقاء؛ متفق على تضعيفه، سوى الحاكم فقال: إنه مستقيم الحديث، إلا أن الحافظ نقل عنه أنه قال فيه أحاديثه موضوعه. وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به، ومع ذلك يرى ابن عدي كتابة حديثه[٢].

---

(١) تنزيه الشريعة (٤٠/٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٢٥٥/٨، ٢٥٦).

الحكم على الحديث

حديث ابن أبي أوفي منكر، أورده ابن الجوزي معلا إياه بفائد أبي الورقاء، وكذا حديث أنس معلا إياه بأبان بن أبي عياش[١]. وضعفه الترمذي والبزار. ومع هذا لا ينزل إلى درجة الوضع، ولا وجه لإيراده في الموضوعات. لاسيما مع وجود شاهد له عن أبي الدرداء، قال الشوكاني: "ولصلاة الحاجة ألفاظ وصفات كلها ضعيفة إلا حديث أبي الدرداء وحديث ابن أبي أوفى المذكورين"[٢].

الحديث التاسع: عن أبي رافع، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس «يَا عَمِّ أَلَا أَحْبُوكَ، أَلَا أَنْفَعُكَ، أَلَا أَصِلُك».

التخريج

مدار الحديث على زيد بن الحباب، رواه عنه كل من:

- موسى بن عبد الرحمن المسروقي: أخرجه ابن ماجه (١٣٨٦).
- أبو كريب محمد بن العلاء: أخرجه الترمذي (٤٨٢) وقال غريب.
- سفيان بن وكيع: أخرجه الروياني في مسنده (٦٩٩).
- وابن أبي شيبة: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩٨٧).
- ويحيى بن أبي طالب: أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (٨٣١). خمستهم عن زيد عن موسى بن عبيدة عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي رافع فذكره.

وله شاهد عن ابن عباس؛ أخرجه أبو داود (١٢٩٧)، والترمذي (٣٥٧٠) وقال غريب.

---

(١) الموضوعات (٢/١٤٠).

(٢) الفوائد المجموعة (ص٤١).

وآخر عن ابن عمر؛ أخرجه الحاكم في المستدرك (١١٩٦) وصححه وسكت عنه الذهبي.

وآخر عن علي؛ أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٣١٦).

دراسة السند

١- موسى بن عبيدة بن نشيط؛ ضعيف وكان عابدا[١].

٢- سعيد بن أبي سعيد؛ مجهول[٢].

الحكم على الحديث

السند ضعيف، لضعف موسى وسعيد، لكنه يرتقي. لكن له شواهد صححها وحسنها بعض أهل العلم منهم: العلائي، والبلقيني، والزركشي. وأورد ابن الجوزي أسانيده، ومنها حديث أبي رافع في الموضوعات وقال لا تثبت كلها. وأعل حديث أبي رافع بموسى بن عبيدة، ونقل قول أحمد لا تحل الرواية عنه. وتعقبه السيوطي وابن عراق بأن الأئمة الحفاظ ردوا عليه ومنهم ابن المديني إذا قال إسناده له شواهد تقويه. وأما ابن حجر فقال عن حديث ابن عباس إسناده لا بأس به...وقال أساء ابن الجوزي بذكره في الموضوعات[٣].

---

(١) التقريب (ص٥٥٢).

(٢) التقريب (ص٢٣٦).

(٣) الموضوعات (١٤٥/٢)، تنزيه الشريعة (١٠٩/٢)، اللآلئ المصنوعة (٣٤/٢).

الحديث العاشر: عن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:«مَنْ عَزَّى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ».

التخريج

مدار الحديث على محمد بن سوقه، رواه عنه كل من:

- علي بن عاصم: أخرجه ابن ماجه (١٦٠٢)، والترمذي (١٠٧٣) وقال غريب.
- عبد الحكيم بن منصور: أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (٣٦٧).
- شعبة: أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (٨٤١).
- الحسن بن صالح: أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (١٩٣١).
- محمد بن الفضل: أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (١٩٣٣).
- عيسى بن موسى غنجار: أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (٢١٩٤).
- الثوري: أخرجه الطبراني في الدعاء (١٢٢٤).
- معمر: أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٨٨٤٤).
- عبد الرحمن بن مالك: أخرجه العقيلي في الضعفاء (٢/٣٤٥).

تسعتهم عن محمد بن سوقه عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله. فذكره.

وله شاهد عن عائشة رضي الله عنه؛ أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (٣٨٧). فيه عيسى بن ميمون الواسطي؛ ضعيف. تقريب التهذيب (ص٥٣٢٨).

وآخر عن جابر بن عبد الله؛ أخرجه الطبراني في الأوسط (٩٢٩٢). لكن ضعفه ابن الملقن في البدر المنير (٥/٣٥٥).

وآخر عن عمرو بن حزم: أخرجه البيهقي في السنن الصغرى (١١٣٦). وحسنه النووي في خلاصة الأحكام. (٢/١٠٤٦).

دراسة السند

مدار السند من محمد بن سوقه إلى الصحابي ثقات.

درجة الحديث

الحديث من ابن سوقه صحيح رجاله ثقات، وما تكلم فيه الأئمة فممن دونه، ومنهم علي بن عاصم الذي قال عنه الترمذي: أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم بهذا الحديث نقموا عليه. وعلل ابن الجوزي طريق الثوري بحماد بن الوليد الراوي عنه بأنه يسرق الحديث، وطريق شعبة بنصر بن حماد الراوي عنه وأنه كذاب على قول يحي وذاهب الحديث على قول مسلم. وطريق علي بن عاصم بتفرده عن ابن سوقه، وتكذيب شعبه وابن معين له. وعلل أيضا حديث جابر بمحمد العرزمي. وتعقب السيوطي تعليل ابن الجوزي، بأقوال العلماء في تحسين علي بن عاصم، وذكر قول الزركشي "وهذا كله –أي المتابعات– يرد على ابن الجوزي حيث ذكر الحديث في الموضوعات"، وذكر متابعين لم أقف عليهما وهما: قيس بن الربيع وإبراهيم بن مسلم، وقال: في إبراهيم ذكره ابن حبان في الثقات ولم يتكلم فيه أحد. وقال عن قيس بن الربيع صدوق متكلم فيه لكنه يؤيد رواية علي بن عاصم، ويخرج به عن أن يكون ضعيفا واهيا فضلا عن أن يكون موضوعا. وقال ابن عراق والعلائي الحديث يقارب درجة الحسن ولا ينتهي إليه بل فيه ضعف محتمل[1]. قلت: وهو الصواب.

---

(١) الموضوعات (٢٢٣/٣)، اللآلىء المصنوعة (٣٥٣/٢)، تنزيه الشريعة (٣٦٧/٢)، العلائي، النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح (ص٣٤).

الحديث الحادي عشر: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ مَاتَ مَرِيضًا مَاتَ شَهِيدًا، وَوُقِيَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ، وَغُدِيَ وَرِيحَ عَلَيْهِ بِرِزْقِهِ مِنَ الْجَنَّةِ».

التخريج

مدار الحديث على موسى بن وردان، وعمرو بن عطاء، وأبو الذئب.

فأما حديث موسى بن وردان، فرواه عنه كل من:

- إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء ويقال: ابن أبي يحيى: أخرجه ابن ماجه (١٦١٥).
- ابن لهيعة: أخرجه أحمد في مسنده (٩٢٤٤) بلفظ "من مات مرابطا".
- ابن جريج: أخرجه أبو يعلى (٦١٤٥).
- محمد بن إبراهيم بن أبي عاصم: أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧١/٥٤).

أربعتهم عن موسى بن وردان عن أبي هريرة فذكره.

أما حديث عمرو بن عطاء، فأخرجه ابن أبي أسامة في بغية الحارث (٢٥٤)، وأبو نعيم في الحلية (٢٠٠/٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٤٢٨).

أما حديث أبي الذئب: فأخرجه ابن عدي في الكامل (٢٦/٤).

دراسة السند

١- موسى بن وردان: مختلف فيه؛ وثقه أبو داود والعجلي، وقال أبو حاتم: ليس به بأس، ومرة: ليس بالمتين يكتب حديثه، وقال الفسوي والبزار والدارقطني: لا بأس

به. وضعفه ابن معين، وقال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير فكثر خطؤه. قال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ[١].

٢- عمرو بن عطاء: لم أقف له على ترجمة.

٣- أبو الذئب: قال ابن الجوزي: هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، ويقال ابن عمر بن عطاء؛ كنوه بذلك ليخفى. وبين الدارقطني أن ابن جريج هو من دلس اسمه. قال ابن حجر: متروك[٢].

الحكم على الحديث

إسناده ضعيف جدا رواته ضعفاء متروكون. قال ابن الجوزي في الموضوعات لا يصح، معلا إياه بأبي الذئب إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى بأنه متروك ليس بثقة مدلس. ودلس لفظه حيث بين الإمام أحمد أن الصواب : "من مات مرابطا"[٣]. وتعقب ابن عراق بأن إبراهيم بن أبي يحيى وثقه الشافعي، ويرى أن الحديث ليس موضوع، وإنما هو وهم منه في لفظة، والحديث من نوع العلل أو التصحيف[٤]. وبالغ أحمد عبد الكريم الغزي في الجد الحثيث فذهب إلى تصحيحه[٥].

---

(١) تهذيب التهذيب (٣٧٦/١٠)، التقريب (ص٥٥٤).

(٢) الموضوعات (٢١٧/٣)، علل الدارقطني (٣١٩/٨). التقريب (ص٩٣).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥٢٨/٣)، الموضوعات (٢١٧/٣).

(٤) تنزيه الشريعة (٣٦٤/٢).

(٥) الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث (ص٢٣٨).

الحديث الثاني عشر: عن أنس بن مالك، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِرًا مُطَهَّرًا، فَلْيَتَزَوَّجِ الْحَرَائِرَ».

التخريج

أخرجه ابن ماجه (١٨٦٢)، وابن عدي في الكامل (٣٢٥/٤)، من طريق سلام بن سوار، عن كثير بن سليم، عن الضحاك بن مزاحم، قال: سمعت أنس بن مالك، فذكره.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤٠٤/٨) من طريق يونس بن مرداس عن أنس.

وله شاهد عن علي رضي الله عنه؛ أخرجه ابن عدي في الكامل (١٩٧/٦).

وآخر عن ابن عباس؛ أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٢٣/٨).

دراسة السند

١- سلام بن سليمان بن سوار؛ ضعيف[١].

٢- كثير بن سليم؛ قال ابن حبان: كان ممن يروي عن أنس ما ليس من حديثه من غير رؤيته ويضع عليه ثم يحدث به لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاختبار[٢].

٣- الضحاك بن مزاحم؛ ثقه لم يلق أحدا من الصحابة، أنكر شعبة سماعه من ابن عباس[٣].

الحكم على الحديث

الحديث موضوع فيه كثير بن سليم وضاع، قال ابن الجوزي بعد أن ساق طرقه عن أنس وعلي وابن عباس رضي الله عنهم: لا يصح عن رسول الله عليه السلام، فضعف

---

(١) تهذيب التهذيب (٢٨٤/٤)، التقريب (ص٢٦١).

(٢) المجروحين (٢٢٣/٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٤٥٤/٤).

حديث أنس بكثير بن سليم، وحديث ابن عباس بنهشل الكذاب، وحديث علي بجويبر وعمرو بن جميع وهما متروكان[1].

الحديث الثالث عشر: عَنْ صَالِحِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ، الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ[2]، وَأَخْلَاطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ، لِلْبَيْتِ لَا لِلْبَيْعِ».

التخريج

أخرجه ابن ماجه (٢٢٨٩)، والعقيلي في الضعفاء (٣/٨٠، ١٥١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١/٢٦٣) من طريق نصر بن القاسم، عن عبد الرحيم بن داود، عن صالح بن صهيب، عن أبيه فذكره.

دراسة السند

١- نصر بن القاسم؛ مجهول[3].

٢- عبد الرحيم بن داود؛ قال العقيلي: مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به، قال الذهبي: حديثه منكر[4].

٣- صالح بن صهيب؛ مجهول الحال[5].

---

(١) الموضوعات (٢/٢٦١).

(٢) المقارضة: وهو الدفع إلى شخص مالا، يتجر فيه، والربح بينهما، على ما يشترطا، فإنه عقد على الضرب في الأرض، والسعي فيها. السيوطي، شرح سنن ابن ماجه (٢/٤٣).

(٣) التقريب (ص٥٦١).

(٤) الضعفاء الكبير (٣/٨٠)، المغني في الضعفاء (٢/٢٣٩١).

(٥) التقريب (ص٢٧٢).

الحكم على الحديث

ضعيف جدا لتوالي المجاهيل في إسناده؛ نصر وعبد الرحيم وصالح. لكن قال ابن الجوزي: موضوع فيه عبد الرحمن بن داود مجهول. وقال البخاري في نصر بن قاسم حديثه موضوع(١). وتعقب السيوطي ابن الجوزي بأن ابن ماجه أخرجه، وقال الذهبي: واه. وكذا قال ابن عراق والفتني(٢). وقال الحافظ ابن حجر: إسناد مظلم ومتن باطل(٣).

الحديث الرابع عشر: عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنْعُهُ؟ قَالَ: «الْمَاءُ، وَالْمِلْحُ، وَالنَّارُ».

التخريج

مداره على سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير. وله شاهد عن بُهيسة، وأنس.

أما حديث سعيد؛ فتفرد به علي بن غراب، ثنا زهير بن مرزوق، علي بن زيد بن جدعان عنه، أخرجه ابن ماجه (٢٤٧٤)، والطبراني في الأوسط (٦٥٩٢) من طريق عن ، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة. فذكرته. قال الطبراني: لم يسند زهير بن مرزوق غير هذا، تفرد به علي بن غراب .

أما حديث عروة، فتفرد به أحمد بن محمد بن شقيق عن الحسين بن عيسى عن عبد الله بن نمير عن هشام بن عروة عنه. أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٧٠/٢).

وله شاهد من حديث بُهيسة؛ أخرجه أبو داود (١٦٦٩).

---

(١) تحفة المحتاج (٢٨٨/٢).

(٢) اللآلىء المصنوعة (١٢٩/٢)، تنزيه الشريعة (١٩٥/٢)، تذكرة الموضوعات (ص١٣٦).

(٣) لسان الميزان (٢٨٦/٤).

وآخر عن أنس؛ أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٦٩/٢).

دراسة السند

١- علي بن غراب؛ مختلف فيه: وثقه ابن معين وابن قانع وعثمان بن أبي شيبة والدارقطني، وقال أبو حاتم والنسائي لا بأس به، وقال أحمد وأبو زرعة صدوق. وضعفه أبو داود، والجوزجاني، وابن حبان واتهمه بوضع الأحاديث، واتهمه أحمد بالتدليس، وقال ابن عدي: له غرائب ويكتب حديثه. قال ابن حجر: صدوق يدلس أفرط ابن حبان في تضعيفه(١).

٢- زهير بن مرزوق؛ قال البخاري: منكر مجهول، وقال ابن معين لا أعرفه، وقال الذهبي ضعيف(٢).

٣- علي بن زيد بن جدعان؛ ضعيف(٣).

٤- أحمد بن محمد بن علي بن الحسن بن شقيق؛ قال ابن عدي يضع الحديث(٤).

درجة الحديث

موضوع. أورد ابن الجوزي في الموضوعات حديث أنس وطريقين عن عائشة(٥)، وأعل حديث أنس بصالح بن بيان، وساق طريقين لحديث عائشة وأعل الأول منهما بأحمد بن شقيق، والثاني بالحسن بن أبي جعفر وأنه يخلط، وأن علي بن زيد بن جدعان أوهى منه. ولم يأت على حديث بهيسة. وقال ابن عدي موضوع على رسول

---

(١) تهذيب التهذيب (٣٧١/٧، ٣٧٢)، التقريب (ص٤٠٤).

(٢) ميزان الاعتدال (٨٥/٢)، تهذيب التهذيب (٣٥٠/٣).

(٣) التقريب (٤٠١).

(٤) ميزان الاعتدال (١٤٧/١).

(٥) الموضوعات (١٦٩/٢، ١٧٠).

الله[١]. وقال العراقي عن حديث بهيسة: فيه جهالة. ونقل ابن حجر عن الإمام جمال الدين المزني أن كل حديث فيه يا حميراء فهو موضوع، قال الهروي: "وقد تتبعوا تلك الأحاديث فوجدوها موضوعة"[٢].

الحديث الخامس عشر: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ وَلَوْ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ".

التخريج

أخرجه ابن ماجه (٢٦٢٠)، وأبو يعلى (٥٩٠٠)، والعقيلي في الضعفاء (٣٨١/٤)، والبيهقي في السنن الكبير (١٥٨٦٥، ١٥٨٦٦)، وابن أبي عاصم في الديات (ص٣) من طرق عن مروان بن معاوية قال: حدثنا يزيد بن زياد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. فذكره.

وله شاهد عن ابن عباس؛ أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١١٠٢).

وآخر عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٩٦٢).

وآخر عن عمر بن الخطاب؛ أخرجه أبو نعيم في الحلية (٧٤/٥).

وآخر عن أبي سعيد الخدري؛ أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٠٤/٣).

دراسة السند

يزيد بن زياد؛ متفق على ضعفه. وقال أبو حاتم والبخاري: منكر الحديث كأن حديثه موضوع، وضعفه الترمذي والنسائي[٣].

---

(١) الكامل (٣٣٨/١).

(٢) مرقاة المفاتيح (٢٠٠٣/٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٣٢٩/١١).

درجة الحديث

ضعيف جدا فيه يزيد بن زياد منكر الحديث. وليس بموضوع. وأورد ابن الجوزي طرق الحديث عن عدد من الصحابة، وقال لا تصح عن رسول الله، فعلل حديث عمر بحكيم بن نافع، والأعشم، وحديث ابن عباس بجعفر واتهم أحد رواته بوضعه، وحديث أبي سعيد الخدري بمحمد بن عثمان وعطية العوفي، وحديث أبي هريرة بيزيد بن زياد ونقل قول أحمد ليس هذا الحديث بصحيح، وقال ابن حبان موضوع لا أصل له. وتعقبه ابن عراق فقال حديث أبي هريرة رواه ابن ماجه والبيهقي، وعطية العوفي حسنه الترمذي، ومحمد بن عثمان وثقه صالح جزرة، وقال ابن عدي عنه لم أر له حديثا منكرا. وعلل أن الحديث حكم عليه الأئمة بالضعف وليس الوضع[1].

الحديث السادس عشر: عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَأَوْصَى، فَكَانَتْ وَصِيَّتُهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا تَرَكَ مِنْ زَكَاتِهِ فِي حَيَاتِهِ».

التخريج

أخرجه ابن ماجه (٢٧٠٥) عن يحيى بن عثمان بن كثير. والدولابي في الكنى (٨٧٧) من طريق موسى بن مروان. كلاهما عن بقية، عن أبي حلبس، عن خليد بن أبي خليد.

وخالفهم: عبد الرحمن بن الحارث كما عند الدارقطني في سننه (٤٢٨٨). وجحدر بن الحارث وعيسى بن المنذر، كما عند ابن زبر الربعي في وصايا العلماء (ص٢٥) فجعلوه عن بقية عن خليد عن أبي حلبس.

(١) الموضوعات (١٠٤/٣)، تنزيه الشريعة (٢٢٥/٢، ٢٢٦).

وأخرجه الطبراني في الكبير ٣٣/١٩ رقم (٦٩) من طريق سليمان بن كثير عن معاوية بن قرة عن أبيه فذكره.

دراسة السند

١- بقية بن الوليد؛ صدوق كثير التدليس عن الضعفاء[١].

٢- أبو حلبس؛ مجهول[٢].

٣- خليد بن أبي خليد؛ مجهول الحال[٣].

درجه الحديث

ضعيف جدا لضعف بقية وجهالة أبي حلبس وخليد. ولا ينزل إلى الوضع كما أورده ابن الجوزي في الموضوعات قائلا لا يصح. معلا إياه بيعقوب الزهري لقول أحمد فيه لا يساوي شيئا. وتعقبه السيوطي في اللآلئ بقوله "ما ليعقوب ولهذا الحديث". وأورد متابعا له عن إسحاق بن راهويه، وشاهدا عن ابن مسعود. وكذا الفتني في التذكرة بأن يعقوب الزهري وثقه الأكثر وتبعه ابن راهويه[٤].

---

(١) التقريب (ص١٢٦).

(٢) التقريب (ص٦٣٤).

(٣) ميزان الاعتدال (٦٦٣/١).

(٤) الموضوعات (٢٢١/٣)، اللآلئ المصنوعة (٣٤٧/٣)، تذكرة الموضوعات (ص٢١٠).

الحديث السابع عشر: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمُ الْآفَاقُ، وَسَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مَدِينَةٌ يُقَالُ لَهَا قَزْوِينُ، مَنْ رَابَطَ فِيهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَة....

التخريج

أخرجه ابن ماجه (٢٧٨٠)، والرافعي في التدوين (٦/١)، وابن الجوزي في الموضوعات (٥٥/٢). من طرق عن داود بن المحبر عن الربيع بن صبيح، عن يزيد بن أبان، عن أنس بن مالك فذكره.

دراسة السند

١- داود بن المحبر؛ متروك[١].

٢- الربيع بن صبيح؛ صدوق سيء الحفظ[٢].

٣- يزيد بن أبان؛ ضعيف[٣].

درجة الحديث

موضوع. وقال ابن الجوزي موضوع بلا شك. متعجبا من ابن ماجه كيف يستحل إخراجه في السنن دون الكلام عليه، لأن العوام يحتجون لصحته بوجوده في السنن. لكن جانبه الصواب في اتهام ابن ماجه بالهوى والعصبية للبلد والوطن. وقال البوصيري في الزوائد مسلسل بالضعفاء. وقال سبط بن العجمي "موضوع شان ابن ماجه سننه به". ومع ذلك تعقب السيوطي وابن عراق ابن الجوزي في الحكم بالوضع بأن المزي

---

(١) التقريب (ص٢٠٠).

(٢) التقريب (ص٢٠٦).

(٣) التقريب (ص٥٩٩).

قال منكر، والمنكر من قسم الضعيف وهو محتمل في الفضائل[١]. وجانبهما الصواب.

الحديث الثامن عشر: عن عَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ السُّلَمِيُّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «دَعَا لِأُمَّتِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، بِالْمَغْفِرَةِ» فَأُجِيبَ: «إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ، مَا خَلَا الظَّالِمَ، فَإِنِّي آخُذُ لِلْمَظْلُومِ مِنْهُ»...

التخريج

مدار السند على عبد القاهر بن السري، وله شواهد. فرواه عنه كل من:

أيوب بن محمد الهاشمي؛ أخرجه ابن ماجه (٣٠١٣).

عيسى بن إبراهيم البركي، وأبو الوليد الطيالسي؛ أخرجه أبو داود (٥٢٣٤).

إبراهيم بن الحجاج الناجي؛ أخرجه أحمد (١٦٢٠٧).

أربعتهم عن عبد القاهر بن السري عن عبد الله بن كنانة عن أبيه عن جده فذكره.

وله شاهد عن ابن عمر؛ أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٩٩/٨)، بألفاظ متقاربة.

وآخر عن عبادة بن الصامت؛ أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨٨٣١)، بألفاظ متقاربة.

وآخر عن عبد الرحمن بن عبد الله بن زيد، عن أبيه، عن جده زيد؛ أورده الحافظ في القول المسدد (ص٣٨) وعزاه لابن منده في معرفة الصحابة ولم أقف عليه.

دراسة السند

١- عبد القاهر بن السري؛ مقبول[٢].

---

(١) الموضوعات (٥٥/٢)، تهذيب الكمال (٤٤٩/٨)، اللآلىء المصنوعة (٤٢٣/١)، تنزيه الشريعة (٥٠/٢).

(٢) التقريب (ص٣٦٠).

٢- عبد الله بن كنانة؛ مجهول[١].

٣- كنانة بن العباس؛ مجمع على ضعفه [٢].

درجة الحديث

إسناده ضعيف جدا، لتوالي الضعفاء في إسناده، وتساهل ابن الجوزي بإيراده في الموضوعات معقبا طرقه بقوله "ليس في هذه الأحاديث شيء يصح"، معلا حديث ابن عمر بتفرد عبد العزيز بن أبي رواد وعدم المتابعة عليه، وحديث العباس بقول ابن حبان في كنانة بأنه مجهول. وتعقبه ابن حجر بأنه مقلد لابن حبان، وتناقض في الكلام على كنانة جرحا وتعديلا، موجه كلام البخاري "لا يصح حديثه" بأن نفي الصحة لا يلزم الوضع. ثم أورد شواهد لحديث العباس وأنها إذا انضمت إليه يعرف أن له أصلا...وكثرة الطرق واختلاف مخارجها تزيد المتن قوة[٣].

الحديث التاسع عشر:

عَنْ جَابِرٍ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَانَ إِذَا دَعَا عَلَى الْجَرَادِ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَهْلِكْ كِبَارَهُ، وَاقْتُلْ صِغَارَهُ، وَأَفْسِدْ بَيْضَهُ، وَاقْطَعْ دَابِرَهُ....".

التخريج

مداره على هاشم بن القاسم أبي النضر، رواه عنه كل من

- هارون بن عبد الله الحمال؛ أخرجه ابن ماجه (٣٢٢١).

---

(١) التقريب (ص٣١٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٤٤٩/٨).

(٣) الموضوعات (٢١٤/٢-٢١٦). القول المسدد (ص٣٦).

- محمود بن غيلان؛ أخرجه الترمذي (١٨٢٣) وقال غريب[١].
- يحيى بن معين؛ أخرجه الطبراني في الأوسط (٨٥٣٩).
- أحمد بن الخليل البرجلاني؛ أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٥٠٢/٩).

أربعتهم عن أبي النضر هاشم بن القاسم عن زياد بن عبد الله بن علاقة عن موسى بن محمد بن إبراهيم عن أبيه عن جابر وأنس به.

دراسة السند

١- موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث؛ متفق على ضعفه[٢].

٢- محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي؛ ثقة لم يسمع من جابر[٣].

درجة الحديث

ضعيف جدا لأن موسى بن محمد متهم بالكذب وليس من الكذابين، والمتهم لا يكون حديثه موضوعا بل ضعيف جدا. وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، بأنه لا يصح. ولم يصب ابن عراق في تعقبه بتخريج ابن ماجه له، وتليين موسى من قبل البعض[٤].

---

(١) أنكر الدكتور بشار عواد في تحقيقه على سنن الترمذي وجود هذا الحديث في النسخ الخطية، وإنما هو من إضافات الرواة.

(٢) ميزان الاعتدال (٢١٨/٤).

(٣) الجرح والتعديل (١٨٤/٧).

(٤) الموضوعات (١٤/٣)، تنزيه الشريعة (٢٥٢/٢).

الحديث العشرون:

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَيِّدُ طَعَامِ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَأَهْلِ الْجَنَّةِ اللَّحْمُ».

التخريج

أخرجه ابن ماجه (٣٣٠٥) عن العباس بن الوليد الخلال. وابن أبي الدنيا في إصلاح المال (١٨٥) عن القاسم بن هاشم. كلاهما (العباس، والقاسم) عن يحيى بن صالح عن سليمان بن عطاء الجزري عن مسلمة بن عبد الله الجهني عن عمه أبي مشجعة عن أبي الدرداء فذكره.

وله شاهد عن ربيعة بن كعب؛ أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣٠٢/٢).

وآخر عن علي؛ أخرجه أبو نعيم في الطب النبوي (٨٤٩).

وآخر عن بريدة بن الحصيب؛ أخرجه الطبراني في الأوسط (٧٤٧٧).

وآخر عن أنس؛ أخرجه البيهقي في الشعب (٥٥١٠).

دراسة السند

١- يحيى بن صالح؛ صدوق من أهل الرأي[١].

٢- سليمان بن عطاء؛ منكر الحديث[٢].

٣- مسلمة بن عبد الله؛ مقبول[٣].

٤- أبو مشجعة؛ مقبول[٤].

---

(١) التقريب (ص٥٩١).

(٢) التقريب (ص٢٥٣).

(٣) التقريب (٥٣١).

(٤) التقريب (ص٦٧٣).

الحكم على الحديث

ضعيف جدا؛ فيه سليمان بن عطاء، منكر الحديث، واتهمه ابن الجوزي بوضع الحديث متبعا في ذلك ابن حبان بأنه روى عن مسلمة أشياء موضوعة، لكنه لا يدري التخليط منه أم من مسلمة، وقال عن هذا الحديث وحديث ربيعة لا يصحان. ففي الأخير عمرو بن بكر؛ يروى الطامات عن الثقات. وتعقبه السيوطي تبعا لشيخه ابن حجر(١)، بأن سليمان ليس بالقوي، ولم يتبين لهما الحكم بالوضع على هذا المتن فمسلمة غير مجروح، وسليمان ضعيف. فالحديث ضعيف جدا وليس موضوع.

الحديث الحادي والعشرون: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ، كُلُوا الْخَلَقَ بِالْجَدِيدِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَغْضَبُ، وَيَقُولُ بَقِيَ ابْنُ آدَمَ، حَتَّى أَكَلَ الْخَلَقَ بِالْجَدِيدِ».

التخريج

مداره على أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس، رواه عنه كل من:

- بكر بن خلف؛ أخرجه ابن ماجه (٣٣٣٠).
- محمد بن عمر المقدمي؛ أخرجه النسائي في الكبرى (٦٦٩٠).
- محمد بن عبد الله الأرزي؛ أخرجه أبو يعلى في مسنده (٤٣٩٩).
- محمد التيمي، وسليمان بن داود، ونصر بن علي؛ أخرجه الحاكم في المستدرك (٧١٣٨). وسكت عنه وقال الذهبي: منكر.
- قاسم بن أمية، وعبيد الله بن محمد؛ أخرجه البيهقي في الشعب (٥٥٩٧).
- وأبو يعلى محمد بن شداد؛ أخرجه البيهقي في الآداب (٤٣٣).

(١) الموضوعات (٣٠٢/٢)، اللآلىء المصنوعة (١٩٠/٢).

جميعهم عن يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه به فذكره.

الحكم على الحديث

ضعيف لتفرد يحيى بن محمد بن قيس؛ وإن أخرج له مسلم متابعة، فرتبته صدوق وله أخطاء، منها هذا الحديث كما نبه على ذلك العقيلي، وابن عدي، وابن حبان إلا أنه يرى ما يفعله من قلب للأسانيد ورفع للمراسيل فعن غير تعمد، ويعتبر بما لم يخالف الأثبات. ويرى ابن الجوزي أن هذا مدحا في يحيى، لذا ألقى التهمة على ما دونه وهو ابن شداد. وتعقبه الذهبي فقال "ينبغي أن يخرج من الموضوعات". وجمع ابن عراق بين تعقيب الذهبي على الحاكم منكر، وبين قوله الأخير؛ بأن المنكر نوع آخر غير الموضوع[1]. فالحديث ضعيف لتفرد يحيى. وليس موضوع.

الحديث الثاني والعشرون:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَوَّلُ مَا سَمِعْنَا بِالْفَالُوذَجِ[2]، أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ تُفْتَحُ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ، فَيُفَاضُ عَلَيْهِمْ مِنَ الدُّنْيَا....

التخريج

مدار على إسماعيل بن عياش؛ ويحيى بن الورد عن أبيه. أما حديث إسماعيل فرواه عنه كل من:

---

(١) المجروحين (١٢٠/٣)، الموضوعات (٢٦/٣)، تلخيص الموضوعات (ص٢٥٦)، تنزيه الشريعة (٢٥٥/٢)، التقريب (ص٥٩٦).

(٢) الفلوذج: فارسي معرب، قال الجوهري: يقال الفلوذق، أو الفلوذ، قال يعقوب: ولا يقال الفلوذج. وهو نوع من الحلواء يصنع من لب القمح بلعاب النحل. الجوهري، الصحاح تاج اللغة، مادة: فلذ. (٥٦٨/٢)، الزبيدي، تاج العروس، مادة: لبب. (١٩٦/٤).

- عبد الوهاب بن الضحاك؛ أخرجه ابن ماجه (٣٣٤٠).
- المسيب بن واضح؛ أخرجه أبو طاهر السلفي في الطيوريات (٩٨٩).
- الحكم بن نافع؛ أخرجه ابن أبي الدنيا في الجوع (٢١١).

أما حديث يحيى بن الرد عن أبيه؛ فأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٢١). كلاهما إسماعيل والورد بن عبد الله عن محمد بن طلحة عن عثمان بن يحيى عن ابن عباس فذكره.

دراسة السند

١- إسماعيل بن عياش؛ صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم[١].

٢- محمد بن طلحة بن مُصَرِّف؛ مختلف فيه: ضعفه ابن معين والنسائي وأبو حاتم.ووثقه العجلي، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال أحمد: لا بأس به، وقال الذهبي: صدوق زاد ابن حجر له أوهام أنكروا سماعه من أبيه لصغره[٢].

٣- عثمان بن يحيى؛ قال الأزدي: لا يكتب حديثه، وقال الذهبي: صدوق إن شاء الله[٣].

درجة الحديث

ضعيف محتمل؛ لضعف إسماعيل بن عيَّاش في روايته عن غير أهل بلده، وتفرد عثمان به. وقال ابن الجوزي: باطل لا أصل له. معلا إياه بمحمد بن طلحة، وعثمان وإسماعيل. وتعقبه ابن حجر بأنه لم يصب، محتجا عليه بأن محمد بن طلحة صدوق

---

(١) التقريب (ص١٠٩).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/٥٨٧)، تهذيب التهذيب (٩/٢٣٩)، التقريب (ص٤٨٥).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/٥٩).

روى له مسلم، وكذا شيخه عثمان ذكره ابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل. وقال الفتني: الحديث قريب من الحسن[1].

الحديث الثالث والعشرون: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنَ السَّرَفِ، أَنْ تَأْكُلَ كُلَّ مَا اشْتَهَيْتَ».

التخريج

مدار الحديث على بقية بن الوليد، رواه عنه كل من:

- هشام بن عمار، وسويد بن سعيد، ويحيى بن عثمان بن سعيد؛ أخرجه ابن ماجه (٣٣٥٢).
- محمد بن عبد العزيز؛ أخرجه المخلص في المخلصيات (٢٤٦٧).
- سليمان بن عمر؛ أخرجه البيهقي في الشعب (٥٣٣٤).

خمستهم عن بقية عن يوسف بن أبي كثير عن نوح بن ذكوان عن الحسن عن أنس فذكره. في حديث سليمان قال عن بقية عن شعبة عن يوسف.

دراسة السند

١- بقية بن الوليد؛ صدوق كثير التدليس عن الضعفاء[2].

٢- يوسف بن أبي كثير؛ لا يعرف[3].

٣- نوح بن ذكوان؛ متفق على ضعفه، قال أبو حاتم: ليس بشئ. وقال ابن عدي: أحاديثه ليست محفوظة. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا[4].

---

(١) الموضوعات (٢٢/٣)، تهذيب التهذيب(١٥٩/٧)، تذكرة الموضوعات(ص١٥٠).

(٢) التقريب (ص١٢٦).

(٣) ميزان الاعتدال (٤٧٢/٤).

(٤) ميزان الاعتدال (٢٧٧/٤).

درجة الحديث

ضعيف جدا، ليس فيه ما يدل على وضعه، والمنكر لا ينزل لدرجة الوضع، فبقية مدلس، ويوسف لا يعرف، ونوح منكر، وأصاب ابن الجوزي في قوله لا يصح عن رسول الله عليه السلام، وكما قال ابن حبان يجب التنكب عن حديث نوح. وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث عن الحسن، عَن أَنَس ليست بمحفوظة. وأغرب الفتني في قوله له متابعات(١).

الحديث الرابع والعشرون: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لَعِقَ الْعَسَلَ ثَلَاثَ غَدَوَاتٍ، كُلَّ شَهْرٍ، لَمْ يُصِبْهُ عَظِيمٌ مِنَ الْبَلَاءِ».

التخريج

مداره على سعيد بن زكريا أبي عمر المدائني، رواه عنه كل من:

- محمود بن خداش؛ أخرجه ابن ماجه (٣٤٥٠).
- أبو الربيع الزهراني؛ أخرجه أبو يعلى في مسنده (٦٤١٥).
- يحيى بن معين؛ أخرجه الدولابي في الكنى (١٠٢٥).
- محمد بن عيسى الطباع؛ أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٠٨).
- الحسن بن محمد الصباح؛ أخرجه البيهقي في الشعب (٥٥٣٠).
- القاسم بن خليفة؛ ابن بشران في أماليه (٨٠٩).

جميعهم عن سعيد عن الزبير بن سعيد، عن عبد الحميد بن سالم، عن أبي هريرة فذكره.

(١) الموضوعات (٣/٣٠)، المجروحين (٣/٤٧)، تذكرة الموضوعات (ص١٥١).

دراسة السند

١- سعيد بن زكريا؛ صدوق لم يكن بالحافظ[١].

٢- الزبير بن سعيد؛ لين الحديث[٢].

٣- عبد الحميد بن سالم؛ مجهول[٣].

درجة الحديث

ضعيف جدا، وليس بموضوع، فيه الزبير لين وعبد الحميد مجهول ولم يثبت سماعه من أبي هريرة كما قال البخاري. قال ابن الجوزي: لا يصح، وعلته الزبير. قال العقيلي "ليس له أصل عن ثقة. وتعقبه ابن عراق بأن الزبير وثقه أحمد وأبو زرعة، ونقل عن ابن حجر أنه قال الزبير لم يتهم فكيف يحكم على حديثه بالوضع. قلت: بل ضعفه أحمد وأبو زرعة[٤].

الحديث الخامس والعشرون: عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْآيَاتُ بَعْدَ الْمِائَتَيْنِ».

التخريج

مداره على عون بن عمارة؛ ورواه عنه كل من:

- الحسن بن علي الخلال؛ أخرجه ابن ماجه (٤٠٧٥).
- محمد بن يونس بن موسى؛ أخرجه القطيعي في جزء الألف دينار (٢٧٩).

---

(١) التقريب (ص٢٣٥).

(٢) التقريب (ص٢١٤).

(٣) التقريب (ص٣٣٣).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (ص١٠٠)، الضعفاء لأبي زرعة (٣٤٤/٢)، التاريخ الكبير (٥٥/٦)، الضعفاء الكبير (٤٠/٣)، الموضوعات (٢١٥/٣)، تنزيه الشريعة (٣٦٠/٢).

- إبراهيم بن عبد الله بن سليمان؛ أخرجه الحاكم في المستدرك (٨٣١٩) وصححه، وتعقبه الذهبي بقوله أحسبه موضوع.

ثلاثتهم عن عون بن عمارة عن عبد الله بن المثنى بن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أبيه، عن جده، عن أنس بن مالك، عن أبي قتادة به فذكره.

دراسة السند

١- عون بن عمارة؛ ضعيف(١).

٢- عبد الله بن المثنى بن ثمامة؛ مختلف فيه: وثقه الترمذي والعجلي والدارقطني في رواية، وقال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال العقيلي: لا يتابع على أكثر حديثه. وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ(٢).

٣- المثنى بن ثمامة؛ لا يعرف(٣).

٤- ثمامة بن عبد الله؛ صدوق(٤).

٥- عبد الله بن أنس؛ صدوق كثير الغلط(٥).

درجة الحديث

ضعيف لضعف عون بن عمار؛ وبالغ ابن الجوزي في الموضوعات فقال موضوع، متهما به عون وابن المثنى ومحمد بن يونس الكديمي. لذا تعقبه السيوطي ببراءة الكديمي منه لمتابعة الخلال له(٦).

---

(١) التقريب (ص٤٣٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٨٨/٥)، التقريب (ص٣٢٠).

(٣) تهذيب التهذيب (٣٣/١٠).

(٤) التقريب (ص١٣٤).

(٥) التقريب (ص٣٢٠).

(٦) الموضوعات (١٩٨/٣)، اللآلىء المصنوعة (٣٢٨/٢).

الحديث السادس والعشرون: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: أَحِبُّوا الْمَسَاكِينَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِينًا، وَأَمِتْنِي مِسْكِينًا، وَاحْشُرْنِي فِي زُمْرَةِ الْمَسَاكِينِ».

التخريج

مداره على عطاء بن أبي رباح. وله شواهد. فرواه عن عطاء كل من:

- أبو المبارك؛ أخرجه ابن ماجه (٤١٢٦).
- سنان بن يزيد الرهاوي؛ أخرجه الطبراني في الدعاء (١٤٢٥).
- يزيد بن أبي مالك؛ أخرجه الحاكم في المستدرك (٧٩١١) وصححه ووافقه الذهبي.

ثلاثتهم عن عطاء عن أبي سعيد فذكره.

وله شاهد عن أنس؛ أخرجه الترمذي (٢٣٥٢) وقال غريب.

وآخر عن ابن عمر؛ أخرجه الروياني في مسنده (١٤١٢).

وآخر عن عبادة بن الصامت؛ أخرجه الطبراني في الدعاء (١٤٢٧).

دراسة السند

١- أبو المبارك؛ مجهول، قال الذهبي خبره منكر[١].

٢- سنان بن يزيد؛ مجهول[٢].

٣- يزيد بن أبي مالك؛ صدوق ربما وهم[٣].

---

(١) ميزان الاعتدال (٥٦٧/٤)، التقريب (ص٦٧٠).

(٢) التقريب (ص٢٥٧).

(٣) التقريب (ص٦٠٣).

درجة الحديث

حسن لغيره بالشواهد؛ وبالغ ابن الجوزي بإيراده في الموضوعات، معلا حديث أبي سعيد بأبي مبارك ويزيد بن سنان، لكن تابعهما يزيد بن عبد الرحمن. وتعقبه السيوطي بتصحيح الحاكم، وموافقة الذهبي له. وقال ابن حجر: أسرف ابن الجوزي بذكره في الموضوعات. وعلل إيراده في الموضوعات بحال النبي حين موته لم يكن مسكينا، لكن أوّل البيهقي أنه عليه السلام لم يسأل المسكنة التي معناها القلة، بل التي يرجع معناها إلى التواضع والإخبات(١).

الحديث السابع والعشرون: عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ غَنِيٍّ، وَلَا فَقِيرٍ، إِلَّا وَدَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّهُ أُتِيَ مِنَ الدُّنْيَا قُوتًا».

التخريج

مداره على إسماعيل بن أبي خالد، وله شاهد عن ابن مسعود.

فرواه عن إسماعيل كل من:

- ابن نمير ويعلى بن عبيد؛ أخرجه ابن ماجه (٤١٤٠)، وأحمد (١٢١٦٣، ١٢٧١٠).
- أبو معاوية؛ أخرجه أبو يعلى في مسنده (٣٧١٣).
- مروان بن معاوية؛ أخرجه أبو يعلى في مسنده (٤٣٣٩).
- أبو خالد الأحمر؛ الحميري في جزئه (٤٥).
- ووكيع، في الزهد (١١٧).
- المغيرة بن مسلم؛ أخرجه ابن أبي عاصم في الزهد (٢٦٥).

(١) الموضوعات (١٤١/٣)، اللآلىء المصنوعة (٢٧٤/٢)، تنزيه الشريعة (٣٠٤/٢).

جميعهم عن إسماعيل عن نفيع بن الحارث أبي داود عن أنس فذكره. وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٦٩/١٠) من طريق إسماعيل بن نفيع عن أبيه.

وله شاهد عن ابن مسعود؛ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٤٥٦٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (١١/٥).

الحكم على الحديث

السند ضعيف جدا فيه نفيع بن الحارث متروك؛ قال ابن عبد البر" أجمعوا على ترك الرواية عنه"[١]. قال ابن الجوزي "فيه نفيع كذبه قتادة. وتعقبه السيوطي وابن عراق بإخراج أحمد وابن ماجه له، ووجود شاهد له.

(١) تهذيب التهذيب (٤٧٢/١٠).

الخاتمة

أهم النتائج

١- بلغ عدد الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه، وأوردها ابن الجوزي في الموضوعات (٢٧) سبعا وعشرين حديثا.

٢- بالغ ابن الجوزي في إيراد (٢١) إحدى وعشرين رواية، في الموضوعات، حيث تعقبه الأئمة عليها.

٣- عدد الأحاديث الموضوعة في سنن ابن ماجه وحكم عليها ابن الجوزي بالوضع مصيبا فيها (٦) ست روايات، وهي بالنسبة لعدد أحاديث السنن ضيئلة لا شيء، ولا تؤثر في مكانتها، وما حظيت به عند الأمة.

٤- بلغ عدد الأحاديث الضعيفة والضعيفة جدا والمنكرة، إذ ليست موضوعة، سبعة عشر (١٧) حديثا.

٥- عدد الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في الموضوعات؛ وهي في رتبة الحسن؛ أربعة (٤) أحاديث.

٦- من النتائج الحديثية المقتبسة من تعقيب ابن حجر على ابن الجوزي؛ "نفي الصحة لا يسلتزم الحكم بالوضع".

٧- ومنها: كثرة الطرق واختلاف مخارجها تزيد المتن قوة، وتبعده عن شبهة الوضع، وتقوي الإسناد.

٨- ومنها: بيان تقليد ابن الجوزي لابن حبان في الحكم على الرواة، وتساهله في وضعه أحاديث ابن ماجه في الموضوعات.

٩- ومن الفوائد؛ ما أقره ابن عراق: "أن المنكر نوع غير الموضوع".

ثبت المصادر والمراجع

- البستي، محمد حبان. (١٣٩٣هـ). الثقات. تحقيق: محمد عبد المعين خان. الطبعة: الأولى. الهند: دائرة المعارف.
- البستي، محمد حبان. (١٣٩٦هـ). المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. الطبعة: الأولى. حلب: دار الوعي.
- البغدادي، عمر بن أحمد. (١٤٠٤هـ). تاريخ أسماء الثقات. تحقيق: صبحي السامرائي. الطبعة: الأولى. الكويت: الدار السلفية.
- البكجري، مغلطاي بن قليج. (١٤٢٢هـ). إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم. الطبعة: الأولى. القاهرة: الفاروق الحديثة.
- البوصيري، أحمد بن أبي بكر. (١٤٠٣هـ). مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه. تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي. ط:٢. بيروت: دار العربية.
- الترمذي، محمد بن عيسى. (١٩٩٨). الجامع الكبير. تحقيق: بشار عواد. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- التميمي، عبد الرحمن بن محمد. (١٢٧١هـ). الجرح والتعديل. الطبعة: الأولى. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- التميمي، عبد الرحمن بن محمد. (١٤٢٧هـ). علل الحديث. تحقيق: سعد الحميد. الطبعة: الأولى. السعودية: مطابع الحميضي.
- الجرجاني، أبو أحمد بن عدي. (١٤١٨هـ). الكامل في ضعفاء الرجال. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض. الطبعة: الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.

- الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (١٣٨٦هـ). الموضوعات. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. الطبعة: الأولى. المدينة المنورة: المكتبة السلفية.
- الحاكم، محمد بن عبد الله. (١٤١١هـ). المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الحراني، أحمد بن عبد الحليم. (١٤٠٦هـ). منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية. تحقيق: محمد رشاد سالم. الطبعة: الأولى. السعودية: جامعة الإمام.
- الخليلي، الخليل بن عبد الله. (١٤٠٩هـ). الإرشاد في معرفة علماء الحديث. تحقيق: محمد سعيد عمر. الطبعة: الأولى. الرياض: مكتبو الرشد.
- الدارقطني، علي بن عمر. (١٤٠٥هـ). العلل الواردة في الأحاديث النبوية. تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي. الطبعة: الأولى. الرياض: دار طيبة.
- الدمشقي، إسماعيل بن عمر. (١٤٠٨هـ). البداية والنهاية. تحقيق: علي شيري. الطبعة: الأولى. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (١٣٨٢هـ). ميزان الاعتدال. تحقيق: علي محمد البجاوي. الطبعة الأولى. بيروت: دار المعرفة.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (١٤١٩هـ). تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي. تحقيق: ياسر إبراهيم. الطبعة: الأولى. الرياض: مكتبة الرشد.
- الذهبي؛ محمد بن أحمد. (١٤٠٥هـ). سير أعلام النبلاء. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط:٣. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الذهبي؛ محمد بن أحمد. المغني في الضعفاء. تحقيق: نور الدين عتر.
- السجستاني، سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود. تحقيق: محمد محي عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.

- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (١٤٠٥هـ). المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. تحقيق: محمد عثمان الخشت. الطبعة: الأولى. بيروت: دار الكتاب العربي.
- السندي، محمد بن عبد الهادي. كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه. ط:٢. بيروت: دار الفكر.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (١٤١٧هـ). اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة. تحقيق: صلاح عويضة. الطبعة: الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشجري، يحيى بن الحسين. (١٤٢٢هـ). ترتيب الأمالي الخميسية. تحقيق: محمد حسن محمد. الطبعة: الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشنقيطي، محمد الخضر بن سيد. (١٤١٥هـ). كوثر المعاني الدراري في كشف صحيح البخاري. الطبعة: الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الشيباني، أحمد بن حنبل. (١٤٢١هـ). مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: عبد الله التركي. الطبعة: الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الشيباني، أحمد بن حنبل. (١٤٢٢هـ). العلل ومعرفة الرجال. تحقيق: وصي الدين عباس. ط:٢. الرياض: دار الخاني.
- العامري، أحمد بن عبد الكريم. (١٤١٢هـ). الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث. تحقيق: بكر أبو زيد. الطبعة: الأولى. الرياض: دار الراية.
- العجلي، أحمد بن عبد الله. (١٤٠٥هـ). تاريخ الثقات. الطبعة: الأولى. القاهرة: دار الباز.
- العسقلاني، أحمد بن علي. (١٣٢٦هـ). تهذيب التهذيب. الطبعة: الأولى. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

- العسقلاني، أحمد بن علي. (١٣٩٠هـ). لسان الميزان. تحقيق: دائرة المعرف النظامية بالهند. ط:٢. بيروت: مؤسسة الأعظمي.
- العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤٠٦هـ). تقريب التهذيب. تحقيق: محمد عوامة. الطبعة: الأولى. سوريا: دار الرشيد.
- العسقلاني، أحمد بن علي. القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد. الطبعة: الأولى. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
- العقيلي، محمد بن عمرو. (١٤٠٤هـ). الضعفاء الكبير. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. الطبعة: الأولى. بيروت: دار المكتبة العلمية.
- الفتني، محمد بن علي. (١٣٤٣هـ). تذكرة الموضوعات. الطبعة: الأولى. القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية.
- القشيري، محمد بن علي بن دقيق العيد. (١٤٣٠هـ). شرح الإلمام بأحاديث الأحكام. تحقيق: محمد خلوف العبد الله. ط:٢. سوريا: دار النوادر.
- الكناني، علي بن محمد. (١٣٩٩هـ). تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري. الطبعة: الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.
- المري، يحي بن معين. تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز. تحقيق: محمد كامل القصار. دمشق: مجمع اللغة العربية.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (١٤٠٠هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: بشار عواد معروف. الطبعة: الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- المصري، عمر بن علي. (١٤٠٦هـ). تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج. تحقيق: عبد الله سعاف اللحياني. الطبعة: الأولى. مكة: دار حراء.

- النسائي، أحمد بن شعيب. (١٤٠٦هـ). المجتبى من السنن. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط:٢. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.
- الهاشمي، سعدي بن مهدي. (١٤٠٢هـ). أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية. الطبعة: الأولى. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.
- الهروي، علي بن محمد. (١٤٢٢هـ). مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. الطبعة: الأولى. بيروت: دار الفكر.
- الهيثمي، علي بن أبي بكر. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. تحقيق: حسين سليم أسد. بيروت: دار المأمون للتراث.

• **Al-Mari, Yahya ibn Ma'in. The History of Ibn Ma'in, Narrated by Ibn Mahraz. Edited by: Muhammad Kamil Al-Qassar. Damascus: Academy of the Arabic Language.**

• **Al-Mizzi, Yusuf ibn Abd Al-Rahman (1400 AH). Tahdhib Al-Kamal fi Asma' Al-Rijal. Edited by: Bashar Awad Marouf. 1st ed. Beirut: Al-Risalah Foundation.**

• **Al-Masri, Omar ibn Ali (1406 AH). Tuhfat Al-Muhtaj ila Adillat Al-Minhaj. Edited by: Abdullah Sa'af Al-Lahyani. 1st ed. Mecca: Dar Hira.**

• **Al-Nasa'i, Ahmad ibn Shu'ayb (1406 AH). Al-Mujtaba min Al-Sunan. Edited by: Abdul-Fattah Abu Ghuddah. 2nd ed. Aleppo: Library of Islamic Publications.**

• **Al-Hashemi, Saadi ibn Mahdi (1402 AH). Abu Zur'ah al-Razi and his Efforts in the Prophetic Sunnah. 1st Edition. Medina: Islamic University.**

• **Al-Harawi, Ali ibn Muhammad (1422 AH). Mirqat al-Mafatih Sharh Mishkat al-Masabih. 1st Edition. Beirut: Dar al-Fikr.**

• **Al-Haythami, Ali ibn Abi Bakr. Majma' al-Zawa'id wa Manba' al-Fawa'id. Edited by: Hussein Salim Asad. Beirut: Dar al-Ma'mun for Heritage.**

First edition. Riyadh: Dar al-Rayah (1405 AH). History of Trustworthy People (1405 AH). First edition. Cairo: Dar Al-Baz.

Al-Asqalani, Ahmad ibn Ali. (1326 AH). Tahdhib al- •
Tahdhib. Edition: First. India: Da'irat al-Ma'abriyya Press

. Al-Asqalani, Ahmad ibn Ali (1390 AH). Lisan al-Mizan. Edited by: Department of Knowledge of the System in India. 2nd ed. Beirut: Al-A'zami Foundation.

• Al-Asqalani, Ahmad ibn Ali (1406 AH). Taqrib al-Tahdhib. Edited by: Muhammad Awameh. First edition. Syria: Dar al-Rashid.

• Al-Asqalani, Ahmad ibn Ali. Al-Qawl al-Musaddad in Defense of the Musnad of Imam Ahmad. First edition. Cairo: Ibn Taymiyyah Library.

• Al-Uqaili, Muhammad ibn Amr (1404 AH). Al-Du'afa al-Kabir. Edited by: Abd al-Mu'ti Amin Qala'ji. First edition. Beirut: Dar al-Maktaba al-Ilmiyyah.

• Al-Fatni, Muhammad ibn Ali (1343 AH). Tadhkirat al-Mawdoo'at. First edition. Cairo: Al-Munira Printing Administration.

• Al-Qushayri, Muhammad ibn Ali ibn Daqiq al-Eid (1430 AH). Explanation of Familiarity with the Hadiths of Rulings. Edited by: Muhammad Khalouf al-Abdullah. 2nd ed. Syria: Dar Al-Nawadir.

• Al-Kanani, Ali ibn Muhammad (1399 AH). Purifying the Exalted Shari'a from the Heinous Fabricated Narrations. Edited by: Abdul-Wahhab Abdul-Latif, Abdullah Muhammad Al-Siddiq Al-Ghumari. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

• Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad (1405 AH). Biographies of the Noble Figures. Edited by Shu'ayb Al-Arna'ut. 3rd ed. Beirut: Dar Al-Risala Foundation.

• Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad. Al-Mughni fi Al-Du'afa. Edited by Nur Al-Din 'Atr.

• Al-Sijistani, Sulayman ibn Al-Ash'ath. Sunan Abi Dawud. Edited by Muhammad Muhyi 'Abd Al-Hamid. Beirut: Al-Maktaba Al-Asriya.

• Al-Sakhawi, Muhammad ibn 'Abd Al-Rahman (1405 AH). Good Objectives in Explaining Many of the Well-Known Hadiths. Edited by Muhammad 'Uthman Al-Khasht. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.

• Al-Sindi, Muhammad ibn 'Abd Al-Hadi. Kifayat Al-Hajah fi Sharh Sunan Ibn Majah. 2nd ed. Beirut: Dar Al-Fikr.

• Al-Suyuti, 'Abd Al-Rahman ibn Abi Bakr (1417 AH). Al-La'ali Al-Masnu'a fi Al-Ahadith Al-Mawdu'ah. Edited by Salah 'Uwaida. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah. • Al-Shajari, Yahya ibn al-Husayn (1422 AH). Arrangement of the Thursday Amalis. Edited by Muhammad Hasan Muhammad. First edition. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

• Al-Shanqeeti, Muhammad al-Khidr ibn Sayyid (1415 AH). Kawthar al-Ma'ani al-Durari fi Kashf Sahih al-Bukhari (1421 AH). Musnad of Imam Ahmad ibn Hanbal (1421 AH). Edited by Abdullah al-Turki (1421 AH). First edition. Beirut: Dar al-Risalah (1422 AH). Illnesses and Knowledge of Men (1422 AH). Edited by Wasi al-Din Abbas (1422 AH). 2nd ed. Riyadh: Dar al-Khani (1412 AH). The Diligent Insight into Explaining What is Not a Hadith (1412 AH). Edited by Bakr Abu Zayd (1412 AH).

by: Adel Ahmad Abd al-Mawjud – Ali Muhammad Mu'awwad. First edition. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah (Ilmiyah Book House).

• Al-Jawzi, Abd al-Rahman ibn Ali (1386 AH). Subjects. Edited by: Abd al-Rahman Muhammad Uthman. First edition. Medina: Al-Salafiyah Library.

• Al-Hakim, Muhammad ibn Abdullah (1411 AH). Al-Mustadrak 'ala al-Sahihayn (The Two Sahihs). Edited by: Mustafa Abd al-Qadir Atta. First edition. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah (Ilmiyah Book House).

• Al-Harrani, Ahmad ibn Abd al-Halim. (1406 AH). The Method of the Prophetic Sunnah in Refuting the Claims of the Qadari Shiites. Edited by: Muhammad Rashad Salem. First Edition. Saudi Arabia: Imam University.

• Al-Khalili, Al-Khalil ibn Abdullah. (1409 AH). Guidance in Knowing the Scholars of Hadith. Edited by: Muhammad Sa'id Umar. First Edition. Riyadh: Maktaba Al-Rushd.

• Al-Daraqutni, Ali ibn Umar. (1405 AH). The Ill-Deficiencies in the Prophetic Hadith. Edited by: Mahfouz Al-Rahman Al-Salafi. First Edition. Riyadh: Dar Taybah.

• Al-Dimashqi, Ismail ibn Umar. (1408 AH). Al-Bidayah wa Al-Nihayah. Edited by: Ali Shiri. First Edition. Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi.

• Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad. (1382 AH). Mizan Al-I'tidal. Edited by: Ali Muhammad Al-Bajawi. First Edition. Beirut: Dar Al-Ma'rifah.

• Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad. (1419 AH). Summary of the Book of Mawdoo'at by Ibn Al-Jawzi. Edited by: Yasser Ibrahim. First Edition. Riyadh: Maktabat Al-Rushd.

Sources and References

• **Al-Basti, Muhammad Hibban (1393 AH). Trustworthy Hadith Scholars. Edited by Muhammad Abd al-Mu'in Khan. First Edition. India: Encyclopedia.**

• **Al-Basti, Muhammad Hibban (1396 AH). The Wrongful, Weak, and Abandoned Hadith Scholars. Edited by Mahmoud Ibrahim Zayed. First Edition. Aleppo: Dar al-Wa'i.**

• **Al-Baghdadi, Omar ibn Ahmad (1404 AH). History of the Names of Trustworthy Hadith Scholars. Edited by Subhi al-Samarra'i. First Edition. Kuwait: Dar al-Salafiyah.**

• **Al-Bakjari, Mughultay ibn Qilij (1422 AH). Completion of the Refinement of Perfection in the Names of Men. Edited by Adel Muhammad and Osama Ibrahim. First Edition. Cairo: Al-Farouk al-Hadithah.**

• **Al-Busiri, Ahmad ibn Abi Bakr (1403 AH). Misbah al-Zujajah fi Zawa'id Ibn Majah. Edited by Muhammad al-Muntaqa al-Kashnawi. 2nd Edition. Beirut: Dar al-Arabiyah.**

• **Al-Tirmidhi, Muhammad ibn Isa. (1998). The Great Mosque. Edited by: Bashar Awad. Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami.**

• **Al-Tamimi, Abd al-Rahman ibn Muhammad (1271 AH). Al-Jarh wa al-Ta'dil (Writing and Correction). First edition. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi (Arab Heritage House).**

• **Al-Tamimi, Abd al-Rahman ibn Muhammad (1427 AH). Reasons for Hadith. Edited by: Sa'd al-Hamid. First edition. Saudi Arabia: Al-Humaidhi Press.**

• **Al-Jurjani, Abu Ahmad ibn 'Adi (1418 AH). Al-Kamil fi Du'afa' al-Rijal (The Complete Book on the Weak Men). Edited**